

حول التمكين السياسي للمرأة العربية
ورقة خلفية مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تحضيراً للعدد الرابع من تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي
كتبها: د. مصطفى كامل السيد،
أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة
المدير التنفيذي لشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بالقاهرة

الوضع الراهن

ليس هناك شك في أن المرأة العربية قد حققت تقدماً في السنوات الثلاث الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشيح للمجالس المحلية والنيابية، كما تزايد وجودها على أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية، ولا يشذ عن هذا التطور حتى صيف 2005 سوى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كانت كل منهما لا تسمحان بالحق في الانتخاب للمواطنين كافة، ولكن الأولى سمحت بإجراء انتخابات بلدية في ربيع 2005، ولكن لم تحظ النساء في هذه الانتخابات لا بحق الانتخاب ولا بحق الترشيح، ومع ذلك تواجدت نساء سعوديات في محافل لمناقشة السياسة العامة بحضور ولي العهد السعودي. وقد كانت أهم التطورات هي ماجرى في بعض دول الخليج الأخرى التي لم تكن بالسماح للنساء بحقي الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية والنيابية، وجرى بالفعل انتخابات شاركت فيها النساء في عمان والبحرين وقطر، وتولت نساء مناصب وزارية في البحرين والكويت، وهي كلها دول ذات مجتمعات محافظة كانت قوانينها وأعرافها تميز تمييزاً واضحاً بين الجنسين حتى وقت قريب، وما زالت الحريات الشخصية للمرأة فيها تخضع لقيود شديدة.

ومع ذلك وكما هو الحال في معظم دول العالم الأخرى فإن الإقرار للمرأة بحقوقها السياسية وممارستها لهذه الحقوق لا يعني وجود المرأة بفعالية في دوائر صنع القرار، وسواء كانت هذه الدوائر هي أحزاب سياسية أو هيئات في السلطة التنفيذية، فإن تواجد المرأة على هذا المستوى هو تواجد هامشي، كما أن المناصب التي تتولاها هي ذات أهمية محدودة نسبياً، إذا كان أحد معايير التمييز في هذا المجال هو بين الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية بل وحتى الاقتصاد والمالية، فإن هذه المناصب قاصرة على الرجال، ربما باستثناء الفترة القصيرة التي شغلت فيها سيدة منصب وزير الاقتصاد في مصر وشغلت فيها سيدة وزارة المالية في الأردن، وربما يكون أرفع المناصب التي تولتها المرأة في البلاد العربية داخل مجلس الوزراء هي وزير دولة للشئون الخارجية في مصر، ونائب رئيس المجلس النيابي في عدد من الدول العربية مثل مصر والجزائر. ولا يبدو أن المرأة العربية تقبل هذا الوضع، فقد رشحت سيدتان عربيتان نفسيهما لمنصب رئيس الجمهورية في كل من لبنان والجزائر هما السيدة نائلة معوض والسيدة لويزا حنون، وخاضت الثانية هذه الانتخابات عن حزب العمال الجزائري في أبريل 2004 وحصلت على 1% من الأصوات ولم تقز فيها¹.

جدول 1

تواجد المرأة العربية في مجالس الوزراء والمجالس النيابية في سنة 2005-

الدولة	عدد الوزيرات	% إجمالي عدد الوزراء	عدد النائبات	% إجمالي عدد النائبات ²
العراق	6	19	89	33
الأردن	4	18	(7)6	5.4(12.7)
سوريا	3	10.3	30	12.5
عمان	3	9	(9)2	2.4(15.5)
الجزائر	3	7	(9)82	20.6(6.5)
المغرب	2	5.8	(1)35	11(0.3)
تونس	2	6.4	21	11.5
السلطة الفلسطينية	2	8	3	3.4
موريتانيا	2	8.6	-	-
البحرين	2	10	(6)-	9
مصر	2	5.7	(17)13	2.5(6.4)

¹ <http://www.electionworld.org/algeria.htm>
² الأقواس تحيط بعدد ونسبة النائبات في المجلس الأعلى.

	-	4	1	الكويت
9.7	35	2.3	1	السودان
		3.1	1	الصومال
-	-		1	قطر
	(7)		1	الإمارات العربية المتحدة
0.06	2	3.6	1	اليمن
4.6	6	-	-	لبنان
-	-	-	-	المملكة العربية السعودية
			-	ليبيا
	-	-	1-	قطر
10.7	7	-	-	جيبوتي
	-	-	-	جزر القمر

1- نشير الأوقاس إلى عدد ونسبة النائبات في: المجلس الأعلى المعين غالبا
المصدر: المواقع الإلكترونية للحكومات العربية: من خلال: www.gksoft.com/govt/en
الاتحاد البرلماني العربي: www.arab-ipu.org/members

وفيما يتعلق بالمناصب الوزارية يمكن تقسيم البلاد العربية إلى أربع مجموعات بحسب نسبة تواجد النساء في مجالس وزاراتها، تضم الأولى الدول التي تتجاوز نسبة الوزيرات فيها 10% وتضم الأردن والعراق وسوريا وعمان الاثنتين الأول يتراوح عدد الوزيرات فيها بين ست في العراق وأربع في الأردن، و ، ويبلغ عدد الوزيرات في الثلاث الأخرى ثلاثا . المجموعة الثانية هي التي تتراوح فيها هذه النسبة بين 5% و 10% وعدد الوزيرات فيها هو اثنتين لكل منها، وهذه الدول هي مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والسلطة الفلسطينية والبحرين، ثم هناك الدول التي لا توجد فيها سوى سيدة واحدة في مجلس الوزراء وهي الكويت والسودان والصومال ودولة الإمارات واليمن ونقل نسبة الوزيرات فيها عن 5%، وأخيرا الدول التي لا توجد فيها وزيرات وتشمل لبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية وجيبوتي وجزر القمر.

وليس هناك تجانس في هذه المجموعات، ولكن يمكن القول بوجود أنماط غالبية، فدول التعددية الحزبية والحزب المسيطر تميل إلى تمثيل النساء على قمة السلطة التنفيذية بوزيرتين على الأقل ، وتصل نسبة تمثيل المرأة فيها على هذا المستوى إلى ما لا يقل عن 10% ولا يشذ عن ذلك سوى لبنان واليمن وجيبوتي وجزر القمر، ومع ذلك فقد انضمت معظم دول الخليج الأخرى حديثا إلى هذه المجموعة بوجود سيدات في مجالس وزراء هذه الدول ويتراوح عددهن بين ثلاث في عمان واثنين في كل من البحرين وقطر وواحدة في كل من الإمارات والكويت ، وعهد هذه الدول بتمثيل المرأة في مجلس الوزراء هو حديث نسبيا، وهكذا يمكن استنتاج أن السير على طريق الليبرالية السياسية أو التحول الاجتماعي يقترن بالاعتراف بأهمية تواجد المرأة في مجلس الوزراء. ونظرا لأن هذه النظم تقوم على آلية الانتخاب، أو تبدأ بالأخذ بألية الانتخاب فربما يكون وجود النساء في هذه المناصب حافزا لجذب أصوات النساء في المعارك الانتخابية. أو هو تلبية لضغوط خارجية تمارس على هذه الدول من جانب الولايات المتحدة خصوصا، ويبرز ذلك في حالة دول الخليج الصغيرة ذات العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة

وكما سبق بيانه لا تحتل النساء في مجالس الوزراء في الدول العربية أيا من المناصب الوزارية الرئيسية التي قد تسمى بوزارات السيادة أو الوزارات التي تمارس سلطة على غيرها من الوزارات حتى ولو بصورة غير مباشرة مثل وزارات المالية أو الاقتصاد، فالأولى تتحكم في تخصيص الموارد المالية والثانية قد تتحكم في تخصيص النقد الأجنبي، ويغلب أن تتولى النساء مناصب وزراء دولة أو وزيرات ملحقات بوزارات معينة، كذلك لاتصل النساء في مجالس الوزارات العربية إلى مناصب رئيس الوزراء أو نوابه، ويوضح الجدول الملحق بهذا الفصل طبيعة المناصب الوزارية التي تولها النساء، مع استثناءات محدودة مثل منصب وزير الاقتصاد الذي تولته الدكتورة نوال التطاوي لفترة قصيرة في مصر. و من اللافت للنظر اقتصر مجلس الوزراء على الرجال في دولتين يفتاوتان إلى أبعد الحدود من حيث الحقوق المدنية والسياسية للمرأة مثل السعودية من ناحية ولبنان من ناحية أخرى، فالأولى لاتقر للمرأة بحقوق سياسية ولا حتى بالعديد من الحقوق المدنية، بينما تقر الثانية لها بكل هذه الحقوق ، ويتيح تطورها السياسي انتخاب ست من النساء في مجلس نوابها.

وعلى مستوى السلطة التشريعية ، فإن تواجد النساء فيها يفوق نسب تواجدهن في العادة في السلطة التنفيذية في كل البلاد العربية التي تسمح بتواجد النساء في مجالسها المنتخبة، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى مصر والأردن

فبينما تتواجد النساء بنسبة عالية تصل إلى 18% في مجلس الوزراء الأردني ، فإن تواجدهن داخل السلطة التنفيذية يتراوح بين 5.4% في المجلس الأدنى و12.7% في المجلس الأعلى المعين من قبل الملك، وفي مصر تنخفض نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس الشعب إلى 2.5% بينما تصل إلى أكثر من 5% داخل مجلس الوزراء. ومع أن هذه النسبة تصل إلى 6.4% في مجلس الشورى، إلا أن الأغلبية الساحقة من النائبات هن معينات في كلى المجلسين. حتى على الرغم من وجود المرأة في بعض البلدان العربية يقتصر وجود المرأة على المجلس النيابي دون أن يكون لها تواجد داخل مجلس الوزراء يختلف الوضع في الدول التي لا تتواجد فيها وزيرات، إذ ترتفع فيها نسبة تمثيلهن كما هو الحال مثلا في لبنان أو في عمان وذلك إذا كان لهذه الدول مجالس نيابية. وقد تتولى النائبات العربيات مناصب مرموقة داخل المجالس النيابية، صحيح أنه لم يحدث أن تولت إحداهن منصب رئيس المجلس النيابي، ولكن وصلت النائبات في أكثر من بلد عربي إلى منصب نائب رئيس المجلس ، فقد تولت هذا المنصب كل من الدكتورة أمال عثمان في مصر أكثر من مرة كان آخرها في مجلس الشعب المنتخب في سنة 2000، والسيدة شاذلية بوخشينة (نائب ثاني) في مجلس النواب التونسي المنتخب في سنة 1999، وكذا السيدة فاطمة الكحيل (نائب ثامن) في مجلس النواب المغربي المنتخب في سنة 2002. وكذلك السيدة زهرة بيطاط وهي النائب الثالث في مجلس الأمة الجزائري المنتخب في سنة 2001. و يندر ألا تتواجد النساء على الإطلاق في مجالس منتخبة في البلاد التي تتمتع فيها النساء بحقي التصويت والترشيح إلا في موريتانيا والبحرين، ولم يكن مسموحا للنساء لا بالانتخاب ولا بالترشيح لمجلس الأمة الكويتي حتى يونيو 2005، ولم تجر حتى كتابة هذه السطور انتخابات نيابية في قطر. وأخيرا لا توجد عضوية نسائية في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وهو مجلس معين، ولا تتمتع النساء حتى الآن في السعودية لا بحق التصويت ولا الترشيح في الانتخابات المحلية، وهي الانتخابات الوحيدة التي جرت في المملكة العربية السعودية حتى كتابة هذه السطور.

ومن المعروف أنه إلى جانب المجالس النيابية المنتخبة توجد في بعض الدول العربية مجالس أعلى هي معينة كليا في البحرين وعمان والأردن أو بنسبة الثلث في مجلس الشورى في مصر ومنتخبة بأسلوب غير مباشر تماما في المغرب وبأسلوب يجمع بين الانتخاب المباشر وغير المباشر في الجزائر. وتلجأ السلطة التنفيذية التي تعين هذه المجالس إلى الإكثار نسبيا من عدد النساء بين أعضائها تعويضا لهن عن عدم توفيقهن في انتخابات المجلس النيابي الأخر المنتخب، وهو ما يوضحه الجدول 1 في حالة هذه الدول وفي حالة إمارة الخارجة في دولة الإمارات. ولذلك ترتفع عضوية هذا المجلس عن المجلس الأدنى المنتخب في كل هذه الدول، أما عندما يكون المجلس الأعلى منتخبا بدوره كما هو الحال في الجزائر والمغرب ، فإن تواجد النساء فيه يكون أقل من تواجدهن في المجلس الأدنى، علما بأن الأخذ بنظام الحصص المحجوزة للمرأة هو الذي أدى إلى ارتفاع تمثيلهن في المجلس الأدنى في هذين البلدين.

ونظرا لأن قضية تمكين المرأة هي قضية تاريخية، فلا يمكن الحكم على هذه النتائج إلا بوضعها في سياق تاريخي لتحديد ما إذا كانت هذه النتائج تعكس تقدما أم تراجعاً في مسيرة التمكين السياسي للمرأة العربية، وعلى أساس هذا المنظور والبيانات التي أوردتها دراسات أخرى فإنه من المؤكد أن تمثيل المرأة العربية داخل أجهزة صنع القرار قد تحسن في بعض الدول العربية و خصوصا دول الخليج العربي باستثناء السعودية بالإضافة إلى العراق والأردن ولبنان وفي دول المغرب العربي الثلاث تونس والمغرب والجزائر، ففي كل دول مجلس التعاون الخليجي عينت سيدات في مجلس الوزراء وزاد تواجدها في المجالس النيابية وخصوصا المعين منها، وارتفع تمثيل المرأة داخل كل من المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الأردن والعراق، ومع الاحتفاظ بالتواجد داخل مجلس الوزراء زاد حضور المرأة في المؤسسة النيابية زيادة كبيرة في كل من العراق والجزائر والمغرب وبدرجة أقل في كل من تونس والأردن. وتعزى هذه القفزة الكبيرة في تواجد المرأة داخل المؤسسة النيابية إلى الأخذ بنظام الحصص، أو المقاعد المحجوزة للنساء في دول المغرب العربي الثلاث والعراق والأردن. ويقابل هذا الوضع تراجع تمثيل المرأة داخل المؤسسة النيابية في مصر واليمن، مع ثبات أوضاع المرأة في خمس دول عربية أخرى هي السعودية وليبيا وفلسطين وجيبوتي والصومال.

وتشير بيانات أخرى إلى تولى النساء مناصب مهمة في الإدارة المحلية كعمدة (4 نساء في مصر و2 في لبنان) وتواجد 35 امرأة في مجالس محلية في السودان وفلسطين وموريتانيا وجزر القمر، ووجود نسب مهمة من النساء في السلك القضائي تصل إلى 50% في المغرب، و22.5 في تونس، و11% في سوريا و5% في لبنان، وأصبحت سيدة قاضية بالمحكمة الدستورية العليا في مصر، ووصلت أعداد النساء القضاة إلى 76 في السودان و53 في اليمن و14 في الأردن، كما تشترك المرأة العربية في عضوية مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية في 45% من الجمعيات في لبنان، و42% في فلسطين و18% في مصر³

ومع ذلك، فإنه مما يحد من قيمة هذا التقدم ثلاث أمور، أولها هامشية الدور الذي تقوم به المرأة داخل مؤسسات صنع القرار سواء كانت المؤسسة التنفيذية أو التشريعية فرئاسة مجالس الوزراء والوزارات الأساسية في تخصيص الموارد وفي تحديد السياسات الخارجية وحماية الأمن الداخلي والخارجي هي في يد رجال، كما أن رئاسة المجالس النيابية والأغلبية الساحقة من لجانها هي أيضا فاصرة عموما عليهم، وفي الدول التي تسمح بتكوين الأحزاب السياسية فإن الأغلبية الساحقة من قيادات هذه الأحزاب هم أيضا من الرجال، والأمر الثاني أنه في الوقت الذي قفزت فيه عضوية المرأة داخل المجالس النيابية مثلما هو الحال في العراق، فإن المرأة لا تحظى بالأمن الشخصي، بل وربما تراجعت حقوق أخرى لها كما هو الحال في العراق حتى وقت قريب في الجزائر، وهما الدولتان اللتان شهدتا أكبر زيادة في تمثيل المرأة في المجالس النيابية، ويعود ذلك إلى آثار الاحتلال الأمريكي على غياب الأمن في العراق بعد تحطيمه مؤسسات الدولة العراقية والتي كانت تضمن الأمن للمواطنين العراقيين حتى مع كونها دولة استبدادية، وإلى ممارسات الجماعات المسلحة التي كانت تقاوم الحكومة الجزائرية باسم الدفاع عن الإسلام، وأخيرا تبدو حدود هذا التقدم في تمكين المرأة العربية بالمقارنة بأوضاع المرأة في أقاليم العالم الأخرى عندما يسمح توافر البيانات بإجراء مثل هذه المقارنة.

وهكذا فبالمقارنة مع دول أخرى متقدمة من حيث مستويات التنمية الإنسانية أو أقل تقدما عن البلاد العربية تشير بيانات تقرير التنمية الإنسانية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات حول تمكين المرأة وخصوصا مؤشرات عضوية النساء في البرلمانات ونسبة النساء اللاتي يتولين مناصب نيابية وتنفيذية وإدارية عليا أو اللاتي يشغلن وظائف مهنية وفنية إلى أن أكثر الدول العربية تقدما في هذا المجال هي البحرين وتحتل المكانة السادسة والستين من بين 78 دولة تتوفر عنها هذه البيانات وتليها مصر التي تحتل المكانة الخامسة والسبعين ثم اليمن الذي يحتل المكانة السابعة والسبعين فالسودان الذي يحتل المكانة الثامنة والسبعين. وتأتي في المكانة الأولى النرويج وتليها السويد، أما الولايات المتحدة فتحتل المكانة الرابعة عشر، وبالنسبة للدول الصناعية الجديدة تأتي كوريا الجنوبية في مكانة أدنى من البحرين، هي الثامنة والستون، ومن بين الدول ذات المستوى المتوسط من التنمية البشرية الذي توجد فيه معظم الدول العربية فإن كولومبيا تأتي في المكانة الثامنة والأربعين. ويبين الجدول رقم 2 تفاصيل هذا المؤشر بالنسبة لكل هذه الدول.

جدول 2
مؤشرات تمكين المرأة للدول العربية ودول أخرى

الدولة	مؤشر إجمالي لتمكين المرأة) الترتيب بين 78 دولة)	نسبة مقاعد البرلمان التي تشغلها النساء إلى إجمالي المقاعد %	نسبة النساء بين أعضاء البرلمان وشاغلي المناصب التنفيذية والإدارية العليا إلى إجمالي شاغلي هذه المناصب %	نسبة النساء في الوظائف المهنية والفنية %
البحرين	66	7.5	10	19
مصر	75	3.6	9	30
اليمن	77	0.3	4	15
النرويج	1	36.4	28	49
الولايات المتحدة	14	14	46	55
جمهورية كوريا	68	5.9	5	34
كولومبيا	48	10.8	38	50

المصدر : UNDP. Human Development Report. 2004/Table 25. Pp/221-223

ويوضح هذا الجدول أن الدول العربية تشغل مكانة متدنية فيما يتعلق بتمكين المرأة عموما، فبالنسبة للدول العربية التي تتوفر عنها بيانات فإنها تحتل المقاعد الأخيرة فيما يتعلق بتمكين المرأة، حتى وإن تقدمت إحداها على دول أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بين دول الجنوب، وإذا كانت مصر مثلا تتقدم على كوريا الجنوبية ذات الثقافة الكونفوشية من حيث نسبة النساء اللاتي يشغلن مقاعد في البرلمان ومناصب تنفيذية وإدارية عليا فإن أيا من

الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات لاتصل إلى مكانة كولومبيا ذات الثقافة اللاتينية المسيحية وفقا لأي من مؤشرات التمكين لامن حيث عضوية البرلمان أو شغل المناصب التشريعية والتنفيذية والإدارية العليا أو تولى وظائف مهنية وفنية. ومن الواضح من ناحية أخرى أنه فيما يتعلق بالدول المتقدمة اقتصاديا ، ومؤشرات تمكين المرأة فيها عموما أعلى من الدول العربية، إلا أنه توجد فوارق هامة فيما بينها وخصوصا بين الدول الأوروبية بما فيها الدول الاسكندنافية تحديدا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى وخصوصا من حيث التواجد داخل المؤسسات النيابية وتولى الوظائف المهنية والفنية حيث تتفوق الدول الأوروبية على الولايات المتحدة من هذه الناحية⁴. وأخيرا توضح كل هذه المؤشرات صحة التحليل الذي انتهى إليه تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي في عدده الأول والذي اعتبر النقص في تمكين المرأة واحدا من أوجه العجز الثلاث في التنمية الإنسانية في الوطن العربي.

أسباب العجز في تمكين النساء سياسيا

يدور الحديث في الوطن العربي عن تمكين المرأة سياسيا كما لو أن قضية التمكين السياسي قاصرة على المرأة وحدها وأن الرجال العرب قد أصبحوا فاعلين مؤثرين سياسيا، ولقد كان تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي موقفا إلى أبعد حد عندما جعل نقص الحريات السياسية بصفة عامة الوجه الأول لعجز التنمية في الوطن العربي، وإذا ما قبلنا هذا الطرح، فإنه يصبح من العبث الحديث عن تمكين المرأة دون التأكيد في ذات الوقت على أن هذه القضية لا تنفصل عن قضية إشاعة الحريات في الوطن العربي، ومن المستحيل بداهة الاعتقاد بأن النظم التي لاتأخذ أصلا بمبدأ الانتخاب أو تحول آلية الانتخاب لمجرد مظاهرة للإدعاء كذبا بشرعية نظام الحكم وتمتعه بالولاء من جانب المواطنين سوف تسمح للنساء أن يكون لهم دور فاعل في العملية السياسية، إذا كان البعض يأسف لتدنى مستويات المشاركة السياسية بين النساء، فمستويات المشاركة السياسية بين الرجال هي أيضا متدنية في أكثر من دولة عربية.

على أن ذلك لا يعنى بأي حال إمكان اختزال قضية المشاركة السياسية للمرأة في قضية المشاركة السياسية بصفة عامة، ذلك أن هناك بالتأكيد خصوصية في عقبات المشاركة السياسية للمرأة تنبع من فجوة النوع القائمة في معظم المجتمعات وفي المجتمعات العربية بصورة حادة، كما تنبع أيضا من حسابات سياسية ومن تحيزات ثقافية، ولذلك فإن قضية التمكين السياسي للمرأة هي قضية مثارة في العديد من المجتمعات، وربما يقتصر النجاح في تحقيق مثل هذا التمكين على عدد محدود من المجتمعات الأوروبية غالبا وفي العقود الأخيرة فحسب

وهكذا ليس العجز في تمكين النساء سياسيا قاصرا على الوطن العربي، فقد أوضح الجدول 2 أن هذا العجز ملحوظ كذلك في دول حققت معجزة اقتصادية مبهرة نقلتها إلى أندية الدول المتقدمة مثل جمهورية كوريا، كما أشارت مارينا أوتاوى في دراستها التي سبقت الإشارة إليها أن عدد النساء في الكونجرس الأمريكي هو ضئيل بالمقارنة بالدول الاسكندنافية ودول غرب ووسط أوروبا إذ أن عددهن في مجلس النواب هو 66 بنسبة 13% وفي مجلس الشيوخ 14 بنسبة 14% بعد انتخابات 2004 وقد تجاوزته بعض الدول العربية مثل العراق والجزائر من حيث العدد، حيث وصل هذا العدد في الجزائر إلى 91 في المجلسين وإلى 89 في العراق في مجلس واحد مقارنة بـ 29 في مجلسي الكونجرس في الولايات المتحدة⁵ والواقع أنه مالم تمارس الحركات النسائية ضغوطا قوية في هذا المجال وفي دول ذات نظم حزبية تنافسية وانتخابات نزيهة، ومالم تكن النساء قد وصلن بالفعل إلى درجات متقدمة من التمكين التعليمي والثقافي والاقتصادي، فإن تواجدهن في مراكز صنع القرار سوف يكون شكليا للغاية. وعلى أساس هذا التحليل فإن الأسباب الحقيقية وراء عدم التمكين السياسي للمرأة العربية تكمن في فجوة النوع القائمة بين الجنسين في الوطن العربي عموما من حيث مستويات التعليم والمشاركة الاقتصادية، فضلا على ضعف النظم الحزبية في الوطن العربي وقصور الانتخابات عندما تمارس في الدول العربية عن القيام بدورها كآلية لتجديد النخبة. ولذلك فإن ما جرى من تقدم في تمكين المرأة في بعض البلاد العربية لم يكن نتيجة للنشاط المطالب للحركات النسائية، إنما كان مبادرة من قيادات سياسية مستنيرة مثل جمال عيد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس، هذا ناهيك عن أن المطالبة بتحرير المرأة في الوطن العربي كانت على يد مفكرين رجال كما جاء هذا التقدم في تمكين المرأة العربية أحيانا انعكاسا لضغوط خارجية كما هو الحال في العراق المحتل و دول الخليج، أخيرا فقد ينجم عن جهود دؤوبة قامت بها سيدات تمتعن بالقرب من دوائر صنع القرار وخصوصا رئيس الدولة.

⁴ Ottawa, Marina. Women Rights and Democracy in the Arab World. Working Paper No.42. Carnegie Endowment for International Peace. Washington. D.C. February 2004.

⁵ Ottawa.op.cit.P.5 Also Center for American Women and Politics
<http://www.cawp.rutgers.edu/facts/officeholders/cong-current.html>,

لقد حصلت المرأة في مصر على حق الترشيح في الانتخابات في دستور جمهورية مصر الذي صدر بعد أربع سنوات من ثورة 23 يوليو سنة 1952، وكان إدخال مدونة الأحوال الشخصية التي حققت قدرا كبيرا من المساواة في الأحوال الشخصية بين المرأة والرجل في تونس هو مبادرة شخصية من الحبيب بورقيبة الذي قاد حركة استقلال تونس في إطار الحزب الدستوري، وتبنت قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي في المغرب الأخذ بمدونة شبيهة بعد ذلك بخمس قرون تقريبا، وإذا كان من الصحيح أن حزب البعث في كل من العراق وسوريا قد اهتم بمسألة تواجد المرأة في المجالس التشريعية، واهتم تحديدا استجابة لإيديولوجيته التحديثية بتمكين المرأة تعليميا واقتصاديا، فقد جاءت الزيادة الكبيرة في تواجد المرأة في مجلس الوزراء العراقي وفي المجلس التشريعي المؤقت تجاوبا مع ادعاء الإدارة الأمريكية أن سبب وجودها في العراق هو تغيير نظام البعث الديكتاتوري وجعل العراق نموذجا للتطور الديمقراطي في الشرق الأوسط، وهي الأفكار التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية في أكثر من موقع، في خطابات للرئيس جورج بوش، في مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط وفي مشروع الشرق الأوسط الكبير⁶ وحتى في هذا المجال فإن نظام حزب البعث السابق كان يأخذ بنظام الحصص النسائية، مما رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني، ويقتضى القانون الانتخابي الذي أصدرته سلطة الاحتلال والمسماة بسلطة الائتلاف المؤقتة أن يكون عدد المرشحات في أي قائمة انتخابية هو الثلث على الأقل وأن ترد أسماءهن على رأس القائمة⁷ ومن الناحية الأخرى فإن الاستمرار في تمكين المرأة سياسيا في ظل الاحتلال ترافق مع افتقارها الأمان الشخصي والقدرة على السير بأمان في شوارع بغداد والمدن العراقية الكبرى في مواجهة موجة العنف والفوضى التي عمت هذه المدن كلها بعد الاحتلال وبالخشية من فقدانها حقوقا شخصية بسبب هيمنة أحزاب إسلامية محافظة على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد انتخابات يناير 2005، وربما يكون التقدم في منح المرأة الخليجية حق الانتخاب والترشيح وخصوصا في قطر والكويت هو تجاوب مع رغبة الإدارة الأمريكية في تحديث هذه النظم وتوسيع نطاق الحقوق المدنية والسياسية فيها⁸.

وأخيرا فمن المؤكد أن بعض أوجه التقدم في تمكين المرأة من حيث تحقيق المساواة بينها والرجل في مجال الحقوق الشخصية وتعزيز فرص تواجدها في المجالس النيابية وعلى أعلى المناصب التنفيذية والإدارية هو انعكاس للدور الذي قامت به بعض السيدات القريبات من دوائر صنع القرار وتحديدا من رؤساء الدول العربية، فقد اقترن في مصر تعديل قانون الأحوال الشخصية في سنة 1979 وإدخال نظام الحصص النسائية في انتخابات مجلس الشعب المصري بالسيدة جيهان السادات قرينة رئيس الجمهورية السابق، ولقي تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي سمح للمرأة المصرية المسلمة بطلب الطلاق من زوجها وكذا الاعتراف بحق أبناء المصرية التي تزوجت أجنبية في الحصول على الجنسية المصرية تشجيعا من السيدة سوزان مبارك قرينة الرئيس حسنى مبارك والتي ترأس المجلس القومي للمرأة الذي شجع كافة المرشحات في انتخابات مجلس الشعب-المجلس الأدنى في البرلمان المصري في سنة 2000 أيا كانت توجهاتهم السياسية، كما أدار هذا المجلس في مؤتمره السنوي في سنة 2005 حوارا حول نظام الحصص النسائية في انتخابات المجالس النيابية، هذا وتعزى أدوار مماثلة للملكة رانيا ملكة الأردن ولقرينة أمير قطر، وقد تلقت كل من السيدة سوزان مبارك والملكة رانيا تعليمهما الجامعي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث حصلت الأولى منها على درجة الماجستير وحصلت الثانية على درجة البكالوريوس، وتلقت زوجة أمير قطر تعليمها الجامعي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. بل لقد أنشأت زوجات رؤساء الدول العربية منظمة خاصة بالقاهرة تدعى منظمة المرأة العربية بهدف دعم النهوض بالمرأة العربية⁹.

ولكل هذه الأسباب فإن التقدم في تمكين المرأة في الدول العربية هو هش للغاية، فهو لا يستند إلى تأييد مجتمعي واسع ولا قناعة حقيقية به من جانب القطاعات الواسعة من المواطنين، بل إنه لا يمكن القول أن هناك إجماع حوله بين أقسام النخبة السياسية في الوطن العربي. لقد أخفقت محاولات أمير الكويت أكثر من مرة في الحصول على

⁶ حول مبادرة الشرق الأوسط الكبير: انظر الحياة. 13 فبراير 2004، انظر قرارات قمة الثمانية في سيابيلاند بجورجيا :

G8.Partnership for Progress and a Common Future with the Region of the Broader Middle East and North Africa,Sea Island,Georgia,June 9,2004. in http://G7.utoronto.ca/summit/2004Sea_Island/Partnership.html

وحول مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط: US Department of State.Middle East Partnership Initiative.<http://mepi.state.gov/mepi/>

وقد خصصت الحكومة الأمريكية 13% من ميزانية برامج شراكة الشرق الأوسط والبالغة 293 مليون دولار في سنة 2005 لمشروعات تمكين المرأة وتتضمن ثلاث مشروعات لتعليم مهارات واستراتيجيات القيادة النسائية في الحياة السياسية والمحلية عن طريق تنظيم حملات اقليمية في المدارس، وتعزيز قدرات القانونيات العرب على التشبيك من خلال مؤتمرات القضاة ومساعدة الرجال والنساء على المطالبة بحقوق المرأة من خلال التعليم العام والإصلاح التشريعي.

⁷ <http://usinfo.state.gov/utills/printpage.html> January 19-2005

⁸ حثت السيدة كوندوليزا رايس الحكومة السعودية على إقرار الحقوق السياسية للنساء أثناء زيارتها للرياض في 21 يونيو 2005،

انظر: <http://usinfo.state.gov/utills/printpage.html> : June 21, 2005

⁹ أنشئت هذه المنظمة في القاهرة حيث بدأ نشاطها منذ سنة 2004.

موافقة مجلس الأمة الكويتي على منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، وذلك في مواجهة مقاومة شرسة من جانب أنصار الحركة السلفية في المجلس، واعترض مجلس الشعب في مصر على النصوص الخاصة بالمساواة بين المرأة والرجل في حق السفر، وسقط نظام حصص المرأة في الانتخابات في مصر بحكم قضائي بدعوى منافاته لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وتدعو الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخصوصا في المشرق إلى أن واجب المرأة الأول هو تربية الأبناء والبنات والاهتمام بمنزلها، وأنه لا ينبغي أن يسمح لها بالعمل إلا إذا لم تكن هناك بطالة بين الرجال، وإذا كان المجتمع يحتاج مهارات خاصة لا تتوافر إلا لبعض النساء. ولذلك فإنه ما أن يختفي القائد المستنير، أو تبتعد زوجة رئيس الدولة السابق عن قصر الدولة أو تخف الضغوط الأجنبية، فإن الإصلاحات الهادفة إلى تمكين المرأة شخصيا واقتصاديا وسياسيا تصبح موضعا للهجوم، وتطيح بها الحركات السياسية المحافظة التي تجد صدى واسعا في رأى عام مأزوم، أو تنجح في أن تفقد مضمونها.¹⁰

ما العمل؟

ويقودنا التحليل السابق إلى استنتاج ضروري وهو ضرورة أن يجرى التمكين السياسي للمرأة في سياق تمكين المجتمعات العربية جماعات وأفرادا أن تكون لها السيطرة على مصائرها، ويعنى ذلك داخل كل بلد عربي تمكين المواطنين العرب رجالا ونساء تعليميا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فبدون تمكين الرجال سوف يكون من المستحيل تمكين النساء، بل يمكن القول أن التضييق على حقوق وحرية النساء في المنزل وخارجه قد يكون رد فعل الرجال على التقييد من حرياتهم هم، وهو بكل تأكيد انعكاس لنقص في تمكين الرجال تعليميا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا، ولكن بافتراض التقدم على مسيرة إشاعة الحريات في الوطن العربي، فما هي القضايا الخاصة بالمرأة التي يتعين الانتباه إليها حتى لا تكون النساء هن الكم المهمل في عملية إشاعة الحريات هذه، على النحو الذي كشفت عنه مسيرة حركة تحرير النساء في الغرب الرأسمالي وفي الشرق الاشتراكي سابقا.

هناك أولا فجوة النوع عموما بين لرجال والنساء في الوطن العربي، وإذا كانت هذه الفجوة قد ضاقت إلى حد ما في السنوات الأخيرة، بل وتفوقت النساء العرب على الرجال في بعض الدول في معدلات التعليم مثلا إلا أن هذه الفجوة ما تزال قائمة في معظم البلدان العربية في مجالات العليم والعمل والتوظيف الحكومي بصفة عامة

وفي المجال السياسي ما تزال هذه الفجوة قائمة في بعض الدول التي لا تمنح المرأة حق الانتخاب، وقد ضاق عدد هذه الدول مؤخرا فلم تبق سوى دولتان هما المملكة العربية السعودية التي منحت الرجال وحدهم حق التصويت في الانتخابات البلدية، ولا تسمح حتى الآن بانتخابات تشريعية، و دولة الإمارات التي لا تسمح بحقي التصويت والترشيح لا للرجال ولا للنساء. ولكن توجد الفجوة في دول أخرى مثل مصر التي تجعل القيد في الجداول الانتخابية أمرا إلزاميا للرجال واختياريا للنساء.

وهناك الحسابات السياسية في الدول التي قطعت شوطا على طريق النظم الانتخابية التنافسية، إذ يشعر قادة هذه الأحزاب بأنه يصعب عليهم المراهنة على فوز المرشحات النساء، ولذلك يترددون كثيرا قبل أن يسمحوا لسيدة بأن ترشح نفسها على قائمة أحزابهم، أو يضعون النساء المرشحات في ذيل قائمة مرشحي حزبهم، مما يقلل من فرص نجاح المرشحات الإناث. وقد اقترح البعض أن تكون هناك حصة نسائية في المجالس النيابية للتغلب على هذه الفجوة، ولكن قد يواجه إدخال حصة نسائية في الدوائر الانتخابية باعتراضات قانونية من جانب القوى والحركات السياسية المحافظة، ولذلك قد يكون من الأوفق تبني هذه الحصص من جانب الأحزاب السياسية وكنسبة معينة من مرشحيهم، لأن هذا يعكس التزام الأحزاب السياسية بقضية تمكين المرأة، ويقطع شوطا على طريق قبول أفراد المجتمع عموما بضرورة هذا التمكين، وبقي نظام الحصص من مخاطر الاعتراضات القانونية عليه باعتباره خرقا للمساواة مع الرجال، وقد أدى الأخذ بنظام الحصص إلى ارتفاع تمثيل المرأة في المجالس النيابية في العراق والجزائر والمغرب والأردن.

وهناك العقبات الثقافية التي تتمثل في عدم قناعة الرجال بالقدرات السياسية للنساء، بل وعدم قناعة النساء أنفسهن بإمكان نجاحهن في معترك السياسة، بل وانصرافهن عن الشأن العام عموما باعتباره مجالاً مناسباً للرجال وحدهن. وليس من السهل التغلب على هذه العقبة التي استقرت في العقول لقرون، ولكن السبيل الأكثر فعالية للتغلب عليها هو عن طريق الممارسة من خلال الحركات النسائية وتوليدها

¹⁰ انظر مناقشة عامة لهذه القضايا في United Nations Reserch Institute for Social Development.Gender Inequality, Striving for Justice in an Unequal World. UNRISD. Geneva. 2005.Pp.143-203.

لقيادات نسائية، وكذلك من خلال المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية جنباً إلى جنب مع الرجال.

ويطرح البعض اعتراضات على المشاركة السياسية للنساء من منطلق تفسيرات خاطئة للإسلام، وقد كانت تلك هي الحجة التي استخدمها أنصار حركات إسلامية لمقاومة محاولة الحكومة الكويتية مدّ حقّي التصويت والترشيح للنساء. ولا تتبنى الحركات الإسلامية في الوطن العربي موقفاً واحداً من هذه المسألة، فعلى العكس من الحركة السلفية في الكويت يتبنى الإخوان المسلمون في مصر والأردن وحركتنا أمل وحزب الله في لبنان موقف التشجيع للمشاركة النسائية في الانتخابات، بل ويذهب الإخوان المسلمون في مصر إلى أن ممارسة الحق في الانتخاب من جانب المسلمين رجالاً ونساءً هي واجب إسلامي.

ومما يشجع على البحث عن أصوات النساء أن يقوم النظام الانتخابي على أساس التمثيل النسبي، ففي هذا النظام يتوافق عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في المجلس النيابي مع نسبة الأصوات التي حصل عليها، ولذلك يسعى كل حزب إلى مخاطبة كافة القوى الاجتماعية وربما في كافة الدوائر تعزيزاً لفرصه في كسب عدد أكبر من المقاعد، ويضعف هذا النظام من قيمة الصوت النسائي، ويدفع الأحزاب إلى تبني قضايا المرأة أملاً في كسب أصوات النساء.

وربما كان انخراط زوجات الرؤساء والملوك العرب في إنشاء مجالس وطنية ومنظمة إقليمية تعنى بشئون المرأة أسلوباً مفيداً في تحقيق بعض التقدم على طريق نيل النساء العرب لحقوقهن، إلا أنه من الناحية الأخرى فإن مثل هذا الدعم من جانب الدولة قد لا يدوم مع اختفاء رئيس الدولة أو تغييره وتوارى زوجته عن الأضواء، كما أنه يتحول إلى صورة من تأميم العمل النسائي لصالح الحكومة القائمة أو حزبها، ولا يتيح مجالاً للحركات النسائية أن تطرح مطالب مغايرة. وقد بدت خطورة هذا الوضع في مصر عندما تجاهل المجلس القومي للمرأة الاعتداء الوحشي من جانب عناصر إجرامية جندها أنصار الحزب الوطني الحاكم وفي حضور الشرطة على المتظاهرات من حركة سياسية مناوئة لهذا الحزب¹¹. ولذلك فمع استحالة الحيلولة بين زوجات الرؤساء والملوك وممارسة العمل العام انتصاراً لقضايا المرأة، إلا أنه سيصبح خطأً بالغاً لو تخلت الحركات النسائية المطالبة في الوطن العربي عن استقلاليتها وأصبحت مجرد تابع للنشاط الذي تقوم به قرينة رئيس الدولة.

¹¹ B.B.C. "Clashes tarnish Egypt

”referendum

[http://newsvote.bbc.co.uk/mpapers/pagetools/print/news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle\(16/7/2005\)](http://newsvote.bbc.co.uk/mpapers/pagetools/print/news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle(16/7/2005))